

الرافد في علم الأصول

[88] من اجتماع المقيد والقيد في وعاء واحد، لا أنه مقيد بالقيد المتأخر زماناً، فما هو قيد للوجوب حقيقة هو العنوان الاعتباري وهو مقارن للحكم لا متأخر عنه وما هو المتأخر عنه ليس بقيد له بل هو مطابق للقيد الحقيقي. فتبين لنا من خلال هذه البحوث أهمية التعرف على أقسام الوساطة في العروض، والفرق بين الخفية والجلية منها، ففي المثال إسناد الشرطية للمتأخر وجوداً وإن كان إسناداً حقيقياً بنظر العرف لكنه مع الوساطة في العروض، وهي واسطة التطابق بين ما في الخارج وما في وعاء الاعتبار، فهو إسناد مجازي بنظر العقل، والشرطية للقيد الاعتباري المقارن لا للوجود الخارجي المتأخر. الوساطة الاخفى: وهي ما كان الإسناد فيها بنظر العقل إسناداً حقيقياً ولكن بحسب الدقة الفلسفية العقلية يكون إسناداً مجازياً، فمثلاً قولنا الجسم أبيض يعد إسناداً حقيقياً بنظر العرف والعقل، ولكن بحسب الدقة الفلسفية المبنية على تعدد الوجود للجوهر والعرض فالأبيض في الواقع هو البياض لا الجسم، وهذا الإسناد مجازي باعتبار ارتباط الوجودين خارجاً على نحو التركيب الاتحادي أو الانضمامي على الخلاف فيه، ومثله قولنا زيد موجود فإنه إسناد حقيقي بنظر العرف والعقل لكنه إسناد مجازي بنظر الفيلسوف المتأمل باعتبار القول بأصالة الوجود، فالموجود حقيقة هو الوجود وإنما ينسب للماهية ثانياً وبالعرض، إذن فالوساطة في هذه الأمثلة أخفى من الوساطة في الموردتين السابقتين لأن التنبيه لها يحتاج لدقة فلسفية. التقسيم الثاني: لا شك أنه لا بد من وجود الارتباط بين الوساطة وذي الوساطة كالحالية والمحلية والعلية والمعلولية وشبه ذلك، وإلا لما صح إسناد وصف الوساطة لذي الوساطة ولو مجازاً، ولا بد من التباين بينهما إما بحسب الوجود وإما بحسب المفهوم وإما بلحاظهما معاً، ولولا ذلك لما كانا شيئين أحدهما واسطة والآخر ذو الوساطة فهنا ثلاثة أقسام:
